جمهورية مصر العربية

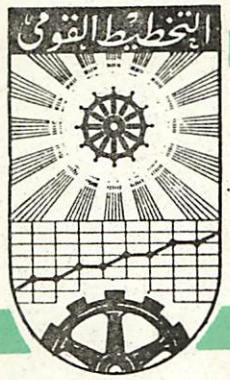

معهد التخطيط القومى

مذكرة خارجية رقم (١٤٥٤)

العوامل المحددة لحجم واتجاه الاستهلاك النهائى للقطاع العائلى

اعداد

د. ماجدة ابراهيم سيد فرج

مارس ١٩٨٨

القاهرة
طريق صلاح سالم مدينة نصر

المحتـــويات

الموضـــوع	الصفحـــه
مقدمـــة	١
القسم الأول : أهم المؤشرات الاحصائيه الخاصه بالاستهلاك	٤
أولا : الانفاق الاستهلاكى النهائى والناتج المحلى الاجمالى .	٤
ثانيا : الاستهلاك النهائى والصادرات والواردات السلعية .	٦
ثالثا : مساهمة الانتاج المحلى فى تغطية الطلب المحلى على أهم السلع	٨
القسم الثانى : العوامل المحددة للاستهلاك العائلى .	١٢
أولا : تقسيم العوامل حسب نوعيتها .	١٣
ثانيا : تقسيم العوامل حسب درجة ثباتها .	٢٣
ثالثا : تقسيم العوامل حسب القدرة على قياس أثرها .	٣٥
رابعا : تقسيم العوامل حسب حدود تأثيرها .	٣٦
القسم الثالث : قياس تأثير العوامل الخاصة بالاستهلاك النهائى .	٣٧
أولا : تعريف دالة الطلب .	٣٧
ثانيا : قياس العوامل الكمية .	٣٩
١ــ الأسعـــار .	٣٩
٢ــ نفقات الدعاية والاعلان .	٤١
٣ــ الدخل .	٤٢
ثالثا : قياس العوامل غير الكمية	٤٣
١ــ أذواق وتوقعات المستهلكين .	٤٣
٢ــ العوامل الاجتماعية .	٤٤
القسم الرابع : خاتمـــة	٤٥

مقدمـــــة

ترتـــــب على صدور الخطة الخمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ٨٢/١٩٨٣ـ٨٦/١٩٨٧ العديد من الآثار الايجابية التى يتحصل عليها الأقتصاد القومى بصدد ترشيد تعبئة واستخـدام الموارد المتاحة. لما يفرضه الأخذ بأسلوب التخطيط من زيادة فى القدرة على التحكم فى اتجـاه المتغيرات الاقتصادية المختلفة ، وتوجيهها الى تلك الوجهة التى يتأتى منها أكبر عائد قومـى ممكـن .

وقد فرض هذا الحدث على المهتمين بالعمل التخطيطى ضرورة استكمال دفع هـذا العمل الى تلك الآفاق التى تمكنه من الاسراع بدفع عملية التنمية فى مصر الى ذلك المستوى الـذى يتأتى عنده امتلاك قدره الاقتصاد القومى على النمو الذاتى ، ويتمثل ذلك فى عدة مجالات أساسية من أهمها .

- ضرورة أن تعد الخطة متوسطة الأجل ضمن تصور طويل المدى للأوضاع الاقتصاديـة والاجتماعية يمكن الوصول اليه من تنفيذ الخطط المتوسطة الأجل .
- ضرورة أن تعد الخطط العامة للدولة سواء على المدى الطويل أو المتوسط علـى أساس من الشمول والتكامل يضمن ترابط الأجزاء المختلفه المكونة لكل منهـا ، ويتأتى ذلك من شمول عملية التخطيط على الأهداف والسياسات والأدوات الـتى تحدد للتعامل مع كل متغير من المتغيرات الاقتصادية الكلية .
- رفع كفاءة نظم وأساليب تجميع البيانات والاحصائيات فى كافة المجالات .

وانطلاقا من ذلك ـ تفرض عملية تخطيط الاستهلاك نفسها على كافة المهتمين بالعمـل التخطيطى ، حيث لم يحظى هذا المتغير بالاهتمام الكافى منذ الأخذ بأسلوب التخطيط مـن أجل التنمية فى مصر اعتبارا من عام ٦٠/١٩٦١ ، وهو الأمر الذى ترتب عليه العديد من الآثـار السلبية على اتجاه ومقدار النمو الذى تحصل عليه الاقتصاد المصرى منذ أوائل العقد السابع مـن هذا القرن ، وقد استفحلت هذه الآثار خلال العقد الثامن بصفه عامة ، والنصف الأخير منـه

بصفة خاصة ، اذ انخفضت نسبة مساهمة الانتاج المحلى فى تغطية الطلب المحلى على العديد من السلع والخدمات ، وخاصة الغذائية منها ، مما أدى الى تزايد الاعتماد على العالم الخارجى فى الحصول على جانب يعتد به من هذه السلع ، وأدى بالتالى لتزايد العجز الجارى الحادث فى ميزان المعاملات الجارية ، ورفع من حجم المديونية الخارجية للاقتصاد القومى تجاه العالم الخارجى ، وساعد على تدهور سعر الجنيه المصرى فى مواجهة العملات القابلة للتحويل .

ولم يقتصر الأمر على الاستهلاك النهائى الخاص ، بل وامتد الى الاستهلاك العام الذى يتحدد بالانفاق الحكومى الجارى ، حيث تزايد هذا الشق من الاستهلاك القومى الى الحد الذى لم تستطع فيه الايرادات الجارية بالموازنة العامة للدولة تغطيته ، وهو ما أدى بالتبعية الى تزايد قيمة العجز الحادث فى الموازنة المذكورة بكل مافى ذلك من آثار سلبية على الأوضاع الاقتصادية والمالية بالبلاد ، منها مثلا انفلات قوى التضخم ، واعادة توزيع الدخل القومى لصالح فئات الدخل العليا ، واستخدام موارد عامة كان المفروض أن تخصص لتمويل التوسع فى الاستثمار فى تمويل العجز الجارى بالموازنة العامة ، وحرمان عملية التنمية من فرصة مواتية لدفعها .

ويحدد الاستهلاك النهائى تعريفيا فى شقين ، الاستهلاك العام أو الجماعى . (١) والاستهلاك العائلى أو الخاص . وهو ما يفرض ضرورة التعرض للعوامل التى تحكم كلا من هذين الشقين للاستهلاك النهائى ، رغم ما يوجد بينهما من ترابط .

وتعد هذه الدراسة عن "العوامل المحددة لحجم واتجاه الاستهلاك العائلى" بهدف المساهمة فى ترشيد أداء العمل التخطيطى على المستوى القومى فى مجال تخطيط الاستهلاك النهائى ، كجزء أول من الدراسة الخاصة "بآفاق الاستهلاك فى المستقبل" وذلك عن طريق تحديد العوامل التى تمكن من تحديد حجم الاستهلاك النهائى العائلى . وامكانية ومدى التحكم فى كل منها . وحدود ذلك فى الأجل الطويل والأجل المتوسط .

---

(١) يخرج الاستهلاك العام عن نطاق هذه الورقة .

وتنقسم العوامل التى تتدخل فى تحديد حجم واتجاه الاستهلاك النهائى طبقا للعديد من الأسس التى تتخذ فى هذا الصدد ، حيث نجد مثلا أن هذه العوامل تنقسم طبقا للقدرة على القياس الى عوامل كمية ، وعوامل غير كمية ، كما تنقسم طبقا لدرجة الثبات الى عوامل ثابتة ، وعوامل متغيرة ، وتنقسم طبقا لحدود تأثيرها الى عوامل عامة وعوامل خاصة بالطلب على سلعة أو خدمة معينة . وتنقسم أخيرا طبقا لنوعها الى عوامل اقتصادية وعوامل غير اقتصادية .

وتجدر الاشارة الى أن عددا من العوامل المشار اليها يمكن أن يندرج تحت أكثر من تقسيم من التقسيمات الأربعة السابق بيانها . حيث نجد مثلا أن متوسط الدخل الفردى يدخل ضمن العوامل القابلة للقياس الكمى ، وأن هذا العامل يعتبر من العوامل المتغيرة ، كما يندرج ضمن العوامل الاقتصادية المؤثرة على حجم الطلب العائلى على السلع والخدمات .

وتنقسم هذه الدراسة الى أربعة أقسام . يتناول الأول منها أهم المؤشرات الاحصائية الخاصة بالاستهلاك النهائى أما الثانى فيتناول العوامل المحددة للاستهلاك العائلى ويتعرض القسم الثالث لقياس تأثير العوامل الخاصة بالاستهلاك العائلى ، والقسم الرابع الخاتمة .

القسم الأول

أهم المؤشرات الاحصائية الخاصة بالاستهلاك النهائى

يتناول هذا القسم تطور الانفاق الاستهلاكى ومقارنته بالناتج المحلى الاجمالى لأن فى هذا مؤشر لمدى الاعتماد على الامكانيات الذاتية فى دفع عجلة النمو . ويرجع ذلك الى أن زيادة الاستهلاك النهائى بمعدلات أقل من معدلات نمو الناتج المحلى الاجمالى وازيد من معدلات النمو السكانية يؤدى الى وجود فضلة من الموارد يمكن توجيهها الى الانفاق الاستثمارى الموجه لعملية التنمية ، ويؤدى بالتالى الى لرتفاع مضطرد فى مستوى المعيشة ، ولا يقتصر الأمر على ذلك ، بل يمتد الى وجود علاقات مباشرة بين الاستهلاك النهائى وغيره من المتغيرات الاقتصادية الأخرى كالصادرات والواردات ... الخ .

وفيما يلى تحليل للعلاقات التبادلية بين الانفاق الاستهلاكى النهائى وهذه المتغيرات الرئيسية .

أولا : الانفاق الاستهلاكى النهائى والناتج المحلى الاجمالى .

يوضح الجدول رقم (١) معدلات النمو الخاصة بكل من الناتج المحلى الاجمالى والانفاق الاستهلاكى خلال الفترة من ٦٤/١٩٦٥ حتى ٨٢/١٩٨٣ ومنه يتبين أن :

— معدلات النمو الخاصة بكل من الناتج المحلى الاجمالى والانفاق الاستهلاكى تتمتع بعدم الاستقرار ، وقد يرجع ذلك لتأثير الأسعار ، اذ نجد انخفاض شديد فى معدل نمو الناتج المحلى بالنسبة لسنة ٨٢/١٩٨٣ حيث يقوم فيها الناتج المحلى على أساس أسعار ٨١/١٩٨٢ ، ونفس الملاحظة تنطبق على معدل النمو الخاص بالانفاق الاستهلاكى .

— يفوق معدل نمو الانفاق الاستهلاكى فى غالبية السنوات معدل نمو الناتج المحلى الاجمالى ، ومن هنا يمكن الوقوف على مدى الارتفاع الذى أصاب الانفاق الاستهلاكى ،

جدول رقم (١)

الناتج المحلى والاستهلاك النهائى

(مليون جنيه مصرى)

السنه	الناتج المحلى الاجمالى بتكلفة العوامل	معدل زيادة الناتج	الاستهلاك النهائى	معدل زيادة الاستهلاك النهائى	الاهمية النسبية الاستهلاك
١٩٦٥/٦٤	١٩١٢ر٦	—	١٦٠٥ر٤		٨٣ر٩
١٩٦٦/٦٥	٢١٠٩ر٧	١٠ر٣	١٨٠٠ر١	١٢ر١	٨٥ر٣
١٩٦٧/٦٦	٢١٧٩ر١	٣ر٢	١٨٣٩ر١	٢ر٢	٨٤ر٤
١٩٦٨/٦٧	٢١٨٧ر٨	٤ر	١٨٩٩ر٦	٣ر٣	٨٦ر٨
١٩٦٩/٦٨	٢٣٣٩ر٤	٦ر٩	١٩٩٨ر٤	٥ر٢	٨٥ر٤
١٩٧٠/٦٩	٢٨٠٤ر٢	١٩ر٩	٢٥٢٥ر٠	٢٦ر٤	٩٠ر
١٩٧١/٧٠	٢٩٧٧ر٠	٦ر٢	٢٧٦٧ر٤	٩ر٦	٩٣ر٠
١٩٧٢/٧١	٣٢٠٩ر٩	٧ر٨	٢٩٨٢ر٧	٧ر٨	٩٢ر٩
١٩٧٣	٣٥٢٦ر١	٩ر٩	٣٠٥٠ر٧	٢ر٣	٨٦ر٥
١٩٧٤	٤١٩٩ر٦	١٩ر١	٣٧٦٢ر٢	٢٣ر٣	٨٩ر٦
١٩٧٥	٥٠٦١ر٣	٢٠ر٥	٤٣٠٦ر١	١٤ر٥	٨٥ر١
١٩٧٦	٦١٦٤ر٢	٢١ر٨	٥٨٦٧ر٣	٣٦ر٣	٩٥ر٢
١٩٧٧	٧١٩٩ر٩	١٦ر٨	٥٢٩٤ر٢	٩ر٠٢	٧٣ر٥
١٩٧٨	٩٠٤٣ر٢	٢٥ر٢	٦٤٣٧ر٧	٢١ر٦	٧١ر٤
١٩٧٩	١٢٠٦٧ر٧	٣٣ر٩	٨٣٢٨ر٣	٢٩ر٤	٦٩ر٠
١٩٨١/٨٠	١٥٨٠٨ر٣	٣١ر٠	١٢٦٢٩ر٧	٥١ر٦	٧٩ر٩
١٩٨٢/٨١	١٩٣٢٠ر٣	٢٢ر٢	١٥٨١٩ر٩	٢٥ر٣	٨١ر٩
١٩٨٣/٨٢	٢٠٦٦٣ر٠*	٦ر٩	١٥٤٦٩ر٣*	٩٧ر	٧٤ر٨

بالاسعار الجاريه

* بأسعار ١٩٨٢/٨١

المصدر: وزارة التخطيط

خاصة خلال الفترة ٦٨/ ١٩٦٩ حتى ١٩٧٦ وهذه الفترة يدخل في نطاقها الاستعداد لحرب أكتوبر وما أعقبها من زيادة في الاستهلاك لتعويض جزء من الامعاناه في الفترة التي سبقت الحرب والتي شهدت زيادة كبيرة في الانفاق العسكري ، لذلك نجد تزايد للأهمية النسبية للانفاق الاستهلاكي في خلال هذه الفترة حيث تراوحت بين ٤ر٨٥٪ الى ٢ر٩٥٪ .

- شهدت الفترة ١٩٧٧ حتى ٨٢/ ١٩٨٣ تراجع للأهمية النسبية للانفاق الاستهلاكي حيث نجد في معظمها تزايد معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي عن معدلات نمو الانفاق الاستهلاكي وهذه ظاهرة صحيه من وجهة النظر الاقتصادية .

ثانيا : <u>الاستهلاك النهائي والصادرات والواردات السلعيه .</u>

يوضح الجدول رقم (٢) معدل نمو الصادرات والواردات حيث تبين انخفاض معدل نمو الصادرات عموما اللهم الا سنتي ١٩٧٩ ، ١٩٨٠ حيث بلغت معدلات الزياده ٤ر٨٩٪ ، ٥ر٦٥٪ على التوالي ويرجع ذلك في الأساس الى الطفرة الشديدة في صادرات البترول في هاتين السنتين بالنسبة لما قبلها حيث بلغت صادرات البترول في سنة ١٩٧٩ مايقارب ٤ر٥٣٥ (١) مليون جنيه ، سنه ١٩٨٠ مايقارب ٦ر١٣٧٠ مليون جنيه بينما كانت في سنة ١٩٧٨ ٦ر١٨٨ مليون جنيه .

- يعتبر أهم بند بالنسبة للصادرات السلعية ذلك الذي له علاقة بالاستهلاك النهائي كبند الفواكه والثمار ، والحبوب والبقول ، الأقمشة وألبسه جاهزه ، والواقع أن صادرات الحبوب تتجه الى الانخفاض نظرا لانخفاض صادرات الأرز حيث وصلت في سنه ١٩٨٢ الى ٦ر٧ (١) مليون جنيه فقط بينما كانت في ١٩٨١ حوالي ٢٨ (١) مليون جنيه نتيجه لزيادة الاستهلاك المحلي ، كذلك انخفضت صادرات البصل الطازج الى ٧ر٣ مليون جنيه عن سنه ١٩٨٢ . أما صادرات الفواكه وأهمها

---

(١) النشرة الاقتصادية - البنك الاهلي المصري ص ١٣٦ العدد الأول مجلد ٣٦ سنه ١٩٨٣

جدول رقم (٢)

الصادرات والواردات السلعية ومعدلات نموها

خلال الفترة ١٩٧٤ ـ ١٩٨٢

السنة	الصادرات السلعية		الواردات السلعية		الواردات الاستهلاكية			
	القيمة	معدل النمو %	القيمة	معدل النمو %	احمالي		سلع معمرة	
					قيمة	معدل النمو %	قيمة	معدل النمو %
١٩٧٤	٥٩٣		٩٢٠		١٦١٫٩		٣٨٫	
١٩٧٥	٥٤٩	ـ(٧٫٤)	١٥٣٩	٦٧٫٣	٢٦٦٫٧	٦٤٫٧	٤٩٫٣	٢٨٫
١٩٧٦	٥٩٥	٨٫٤	١٤٩٠	ـ٣٫٢	٣٤١٫٠	٢٨٫٠	٨٦٫٢	٧٤٫٨
١٩٧٧	٦٦٩	١٢٫٤	١٨٨٤	٢٦٫٤	٤١٣٫	٢١٫٣	١٢٧٫١	٤٧٫٤
١٩٧٨	٦٨٠	١٫٦	٢٦٣٢	٣٩٫٧	٦٢٦٫٠	٥١٫٤	١٧٣٫٤	٣٦٫٤
١٩٧٩	١٢٨٨	٨٩٫٤	٢٦٨٦	١٫٢	٦٢٥٫٦	ـ	١٦٩٫٤	ـ(٣٫٠)
١٩٨٠	٢١٣٢	٦٥٫	٣٤٠٢	٢٦٫٧	٧٩٥٫٤	٢٧٫١	١٦٦٫٧	ـ(٢٫٠)
١٩٨١	٢٢٦٣	٦٫١	٦١٧٨	٨١٫٦	١٦١١٫٦	١٠٢٫٦	٣١١٫٦	٨٦٫٩
١٩٨٢	٢١٨٤		٦٣٥٥		١٢٧٧٫٣	٢١٫	٤١٧٫	٣٤٫٠

المصدر : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء الكتاب السنوي للاحصاء ١٩٨٣

: البنك الاهلي المصري النشرة الاقتصادية م ٣٦ العدد الأول ١٩٨٣

البرتقال فتزداد أهميته حيث ترتفع قيمة صادراته • فقد وصلت في سنة ١٩٨٢ الى حوالى ٣٧ مليون جنيه بينما حققت في سنة ١٩٧٩ ماقيمته ٤ر١٤ مليون جنيه ، كذلك فان صادراته تتمتع باتجاه متزايد فقد حققت مايساوى ٨ر٢٨ مليون جنيه عن سنه ١٩٨٢ في حين وصلت لأعلى مستوى لها سنة ١٩٧٩ وكان ٨ر١٨ مليون جنيه عن فترة السبعينيات •

ـ يلاحظ من الجدول (٢) أيضا زيادة معدلات نمو الواردات عن معدلات نمو الصادرات فيما عدا سنتى ١٩٧٦ ، ١٩٧٩ ويرجع هذا في الأساس للقفزة في معدلات نمو صادرات البترول حيث ارتفع صادر البترول الى ١ر١٤٩ مليون جنيه في سنة ١٩٧٦ في حين بلغ ٨ر٥١ مليون جنيه سنة ١٩٧٥ وفي نفس الوقت انخفضت الواردات من السلع الوسيطة من ٧ر٦١٨ مليون جنيه سنه ١٩٧٥ الى ٦ر٤٤٤ مليون جنيه سنه ١٩٧٦ •

كما يلاحظ الزيادة المضطردة في الواردات الاستهلاكية وبلغت أقصاها سنة ١٩٨١ ، نظرا للزيادة الكبيرة في معدلات زيادة السلع غير المعمرة حيث تزايدت بمعدل ٨ر١٠٦ ٪ وعلى وجه الخصوص واردات دقيق القمح حيث ارتفعت من ٧ر٧١ مليون جنيه سنة ١٩٨٠ الى ٨ر٢٥٠ في سنة ١٩٨١ •

ثالثا : <u>مساهمة الانتاج المحلى في تغطية الطلب المحلى على أهم السلع</u>

تعتبر نسبة مساهمة الانتاج المحلى في تغطية الطلب المحلى من النسب الهامة نظرا لقدرتها على بيان قدرة الاقتصاد القومى في الاعتماد على ذاته ، وقد أولت الخطة السنوية لعام ٨٤/ ١٩٨٥ أهمية الاعتماد على الذات حيث وردت زيادة الاعتماد على الذات على أنها من الركائز الأساسية للخطة •

ويبين الجدول رقم (٣) حدود وامكانية تغطية الطلب المحلى من الانتاج المحلى لبعض السلع المختارة ومدى مساهمتها في زيادة الصادرات بالنسبة للمحقق

فعلا عن عام ١٩٨٢/٨١ وماهو مستهدف بالنسبة لعام ١٩٨٥/٨٤ .

من الجدول يمكن تقسيم هذه السلع الى الثلاث مجموعات التالية :

المجموعة الأولى : وهى تلك التى يغطى فيها الانتاج المحلى مجموع الطلب المحلى ويتبقى منها مايمكن تصديره للخارج وهذه السلع [1] هى (خضر طازجه [2] والفاكهة ومنتجات النخيل [2] والبصل) ، سولار ، مازوت وبعض منتجات البترول الأخرى كالنافتا ، وديزل لم ترد بالجدول) والأرز المصروب رغم انخفاض كمية الصادرات المستهدفه من ٧٦ ألف طن عام ١٩٨٢/٨١ الى ٦٠ ألف طن عام ١٩٨٥/٨٤ ، والخضر والفواكه المحفوظه ، وغزل القطن والمنسوجات القطنيه والسجاد والكليم والملاحظ بالنسبة لهذه المجموعة لنسجيه أن هناك زيادة كبيرة مستهدفه لصالح الصادرات عما كانت عليه فى عام ١٩٨٢/٨١ . أما صناعة الصابون فانها لاتستهدف تغطية الطلب المحلى فقط عام ١٩٨٥/٨٤ بل من المنتظر أن تغزو الأسواق الخارجيه بما قيمته ٦ر٧ ألف طن عام ١٩٨٥/٨٤ ومعدن الألومنيوم وشرائح الصلب [1] .

المجموعة الثانية : وهى المتعلقه بمجموعه السلع التى يغطى فيها الطلب المحلى سواء كان وسيطا أو نهائيا عن طريق الواردات وهذه السلع هى بنزين الطيران ، الدقيق الفاخر ، الشاى والبن والتبغ - السكر الخام - كاوتشوك خام .

---

(١) هناك صادرات تقليدية معروفه لم تذكر أعلاه كصادرات القطن ، الكتان وردت بالموازين السلعيه الكمية باطار خطة ١٩٨٥/٨٤ صفحات ١٧١ ومايليها .

(٢) تتضمن تالف مانسبته ١٠٪ من الانتاج المحلى بالنسبة للخضر الطازجه ومانسبته من ٨ - ٣ر٨٪ بالنسبة للفاكهه ومنتجات النخيل .

المجموعة الثالثة : وهى تنصب على مجموعة السلع التى لاتغطى الطلب المحلى مما يعنى استيفاء جزء منه عن طريق الواردات مع تزايد قدرتها على تغطية الطلب المحلى كالقمح [1] ، الشعير ، الأرز ـ الذرة الشاميه ـ قصب السكر ـ بيض دواجن ـ سكر مكرر ـ حلاوة طحنيه ـ منسوجات حريرية ـ مصنوعات جلدية .

المجموعة الرابعة : وهى المتعلقة بتلك السلع التى لايكفى فيها الانتاج المحلى مجرد الاستهلاك النهائى وهذه السلع منها : العدس حيث لايغطى قيمة الانتاج المحلى أكثر من ٨٪ من الطلب النهائى عن عام ٨١/ ١٩٨٢ ومستهدف أن يغطى مايقارب ار١٤٪ عن سنة ٨٤/ ١٩٨٥ كذلك الحال بالنسبة للحوم الماشية الحمراء حيث غطى الانتاج المحلى مايساوى م ر٩٤٪ من الطلب المحلى عام ٨١/ ١٩٨٢ ومستهدف أن تزيد قدرة الانتاج المحلى فى التغطية الى ٦ر٨٠٪ عن سنة الخطة ٨٤/ ١٩٨٥ . كذلك الدواجن فقد حقق الانتاج المحلى سنة ٨١/ ١٩٨٢ مايساوى ٤ر٧٧٪ من الطلب المحلى ، ار٨٢٪ عن عام ٨٤/ ١٩٨٥ . ونفس الملاحظة تنطبق على الأسماك والسكر المكرر والزيت وزيت بذرة القطن والمسلى الصناعى بالنسبة لسنة ٨٤ / ١٩٨٥ سيبدأ الانتاج المحلى فى تغطية ار٩٣٪ من الطلب المحلى .

ويلاحظ أن هذه المجموعة يقع فيها جزء كبير من السلع الغذائية الأساسية مجموعة الانتاج الحيوانى سواء كانت لحوم حمراء أو بيضاء وأسماك .

---

(١) يتضمن تالف مانسبته ٤ر٩٪ من الانتاج المحلى عن عام ٨١/ ١٩٨٢ ومستهدف انخفاض هذا التالف الى ٩ر٨٪ عام ٨٤/ ١٩٨٥ .

جـــدول رقـــم (٣)

نسب تغطية الطلب المحلى من الانتاج المحلى ومساهمة المجموعات السلعية فى زيادة الصـــــــــادرات

البيـــــان	استيفاء الطلب المحلـــــى % (١) ٨٤/٨٥ انتاج محلى	واردات	٨١/٨٢ انتاج محلى	واردات	الصادرات بالألف طـــن (١) ٨٢/٨١ فعلـى	٨٥/٨٤ مستهدف	حجم واتجاه التغير	نسبة الطلب النهائى الـى الانتاج المحلى ٨٢/٨١	٨٥/٨٤	نسبة الفاقد ٨١/٨٢	نسبة الفاقد ٨٥/٨٤
الانتاج النباتى (الف طن)											
القمح	٣٣	٦٧	٣٤	٦٨				١٢ر٨	١٢ر٠	٩ر١	٨ر٩
الشعير	١٠٠	—	١٠٠	—				٦ر٣	٧ر٠		
الذرة الشامية	٣٠	٧٠	٢٨	٧٢				٤ر٠	٤ر٥		
أرز شعير	١٠٠	—	١٠٠	—							
فول	١٠٠	—	١٠٠	—				٨ر٠	١٨ر١		
عدس	١٠	٩٠	٦	٩٤							
قصب السكر	١٠٠	—	١٠٠	—							
خضر طازجة	١٠٠	—	٩٩ر٥	٥ر	١٨٠	٢٠٤	٢٤	٩٥ر٧	٩٥ر١	١٠ر٠	١٠ر٠
الفاكهة ومنتجاتها											
النخيـــل	١٠٠	—	٩٧ر٥	٢ر٥	١١١	١٤٥	٣٤	٩٣ر٠	٩٤ر٠	٨ر٣	٨ر٠
بنجر السكر	١٠٠	—	١٠٠	—	—	—	—	—	—	—	—
بصل	١٠٠	—	١٠٠	—	١٤	٣٧	٢٩				
الانتاج الحيوانى											
لحوم بلدية حمراء	٣٢	٦٨	٢٩	٧١	٨	٧	(١)—	٩٤ر٥	٨٥ر٦		
حيوانات حية للتربية	٥٤	٤٦	٥٦	٤٤	—	—	—	—	—	—	—
دواجن	٢٩	٧١	٢٤	٧٦	—	—	—	٧٧ر٤	٨٩ر١		
بيض	١٠٠	—	١٠٠	—	—	—	—	—	—		
أسماك	٣٧	٦٣	٤٧	٦٣	—	—	—	٧١ر١	٧١ر٦		
البقول ومنتجاتها											
بوتاجاز	٦٠	٤٠	٤٦	٥٤							
بنزين	١٠٠	—	١٠٠	—							
بنزين طيران	١٠٠	—	١٠٠	—							
سولار	٧٠	٣٠	٢٧	٧٣	٢٦١	٣٤٥	٨٤				
مازوت	٩٤	٦	١٠٠	—	١١٨٥	١٢٧٤	(٧١)				
الصناعات الغذائية											
أرز مصروب	١٠٠	—	١٠٠	—	٧٤	٦٠	١٦				
دقيق فاخر	١٠٠	—	١٠٠	—							
مكرونة	١٠٠	—	٩٩ر٥	٥ر	١	—	—(١)				
سكر حام	١٠٠	—	١٠٠	—	—	—	—				
سكر مكرر	٥٥	٤٥	٤٦	٥٤	١٠	٢٤	١٤	٦٩ر١	٧١ر١		
زيت بذرة قطن	٢٠	٨٠	٢٤	٧٦	—	—	—	٥ر١	٤٠ر٠		
زيت مسلى صناعى	٧٩	٢١	٩٩	١	—	—	—	١٤ر٠	١٣ر١		
خضر وفواكه											
محفوظة	٧٩	٢١	١٧	٨٣	١٤	١٥	١	—	—		
قطاع المغزل والنسيج											
غزل قطن	١٠٠	—	١٠٠	—	٣٨ر١	٥٧ر١	١٨ر١				
منسوجات قطنية	١٠٠	—	١٠٠	—	٨ر١	١٦ر٠	٧ر٦				
غزل حرير	٨١	١٩	٤٣	٥٧	١ر٦	١ر	(١ر٤)				
منسوجات حريرية	١٠٠	—	٧	٩٣	—	—	—				
سجاد وكليم											
الصوف مروح	٩٨	٢	١٤	٨٦	٢٦٨	١١٦٠	٨٩٢				
ملابس جاهزة وطيون											
قطعة)	٩٠	١٠	١٣	٧٨	١ر٤	١ر٧	٣ر				
احذية جلدية	٩٩	١	٢	٩٨	١٢٤	٤٨٠	٣٥٦				
(الف زوج)	٩٥	٥	٦	٩٤	١ر	١ر٦	١ر٤				
مصنوعات جلدية	١٠٠	—	١٣	٨٧	—	١ر٧	٢ر٧				
صابون	—	١٠٠	—	١٠٠							
بن	—	١٠٠	—	١٠٠							
شاى	—	١٠٠	—	١٠٠							
تبغ	—	١٠٠	—	١٠٠							

المصدر (١) لجنة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لسنة ١٩٨٥/٨٤

— تعنى نسبة الانتاج المحلى الى الطلب النهائى

القسم الثانى

العوامل المحددة للاستهلاك العائلى

يحدد العامل المؤثر على الاستهلاك العائلى بأنه المتغير الذى يتدخل فى تحديد حجم هذا الاستهلاك واتجاهه ، سواء كان هذا التأثير بطريقة مباشرة أو غير مباشرة عن طريق غيره من العوامل الاخرى ، سواء عم هذا التأثير بطريقة مستقلة أو ضمن التفاعل مع عوامل أخرى ، ويتطلب دراسة هذه العوامل من مدخل تخطيطى التنبيه الى مجموعة الضوابط التالية :-

- أن هناك قدر من الارتباط بين العوامل المختلفة المحددة للاستهلاك العائلى يفرض على المخطط قياسه ، حتى يمكن تقدير الأثر المترتب على تغيير عامل معين على اتجاه أثر العوامل المرتبطة به على الاستهلاك العائلى ، وذلك لكى يضمن وحدة اتجاه الآثار المترتبة على العوامل المختلفة الى تلك الوجهة التى يستهدفها المخطط .
- أن العوامل المشار اليها تنقسم الى قسمين رئيسين يحكما غيرهما من التقسيمات المختلفة ، ويتمثلا فى عوامل ذاتية تتحدد بالمفردة الاقتصادية التى تتخذ قرارات الاستهلاك ، وعوامل موضوعية تفرض على هذه الوحدة من خلال الأطر التى تتحرك فيها ، اذ يسهل على المخطط التحكم فى العوامل الموضوعية فى الأجل المتوسط من الزمن ، وحتى الأجل القصير من خلال تغيير السياسات العامة التى ترسم فى المجالات الاقتصادية والمالية والنقدية ، بينما يصعب التأثير على العوامل الذاتية الا فى الأجل الطويل وينصرف هذا التحفظ الى ضرورة تكثيف الجهد التخطيطى فى الأجلين القصير والمتوسط الى التحكم فى الاستهلاك العائلى عن طريق العوامل الموضوعية ، التى تمهد بدورها لزيادة القدرة على التحكم فى العوامل الذاتية فى الأجل الطويل .
- انه لايكفى فى مجال تخطيط الاستهلاك التعرف على العوامل المؤثرة على الاستهلاك العائلى ، بل من الضرورى أن يحدد جهاز التخطيط الوزن النسبى لكل عامل من العوامل المذكورة . وهو الأمر الذى يفسح أوسع مساحة للاختلاف بسبب تباين الرؤية حول تحديد هذا الوزن . يفرض الافصاح مسبقا عن